



أخفقت اللجنة الدستورية السورية في عقد اجتماع لها في الجولة الثانية لليوم الرابع على التوالي، بسبب تعنت وفد نظام الأسد ورفضه للمقترحات التي تقدم بها وفد المعارضة.

وقال الرئيس المشترك للجنة الدستورية عن المعارضة هادي البكرة، إن النظام رفض خمس مقترحات تقدم بها وفد المعارضة من أجل التوافق على جدول أعمال اللجنة الدستورية، ما أفشل انعقادها خلال الجولة الثانية التي انطلقت قبل الاثنين الماضي وتنتهي اليوم الجمعة.

وأوضح "البكرة" خلال تصريحات له أمس الخميس، أن وفد المعارضة قدم "المقترحين الرابع والخامس وأيضا تم رفضهما من النظام"، وأضاف: "استمررتنا بجهودنا في محاولة الوصول لتوافق في جدول الأعمال، والركائز الوطنية التي يطرحها النظام هي التي يحددها الشعب السوري وفق الدساتير، أو الوثائق التي اعتمدت لتشكيل اللجنة الدستورية، وهي بيان النقاط الـ 12 الحية، التي تم تطويرها بجنيف، وتم تبنيها في مؤتمر سوتشي، وأرفقت كجزء ضمن قرار تشكيل اللجنة الدستورية" وتابع قائلاً: "تقدمنا بمقترح أبسط وتم رفضه، وهو من صلب وسياق عمل اللجنة الدستورية، وتقدمنا بمقترح ثالث وتم رفضه، واليوم قدمنا المقترحين الرابع والخامس، وأيضا رفضهما النظام".

وفي المقابل، أفاد البكرة، بأن "الرئيس المشترك للجنة الدستورية (عن النظام) أحمد الكزبري، ادعى أنهم يقدمون عروضاً مختلفة، ومن جوهر عمل اللجنة (..) ويقول (الكزبري) إما البدء بمناقشة الركائز الأساسية الوطنية بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة، وهو أول جدول أعمال اقترحه في أول يوم من الاجتماعات وليس عرضاً ومقترحاً جديداً، وهو يخالف نص ونطاق عمل الحدود الموكلة للجنة الدستورية".

أما الاقتراح الثاني لوفد النظام -يقول البحرية- فينص على "دخول كل الوفود لقاعة الاجتماعات، ويبدأ كل وفد بمناقشة ما يراه مناسباً، وكأننا جئنا لمنتدى ثقافي لنجري حواراً ثقافياً بينما الدماء تسفك".

وفي السياق نفسه، أكد "البحرّة" أن المعارضة "هنا لأداء مهمة وطنية، لفك الحصار عن الشعب، وكل ما يتعرض له من مآسي، وإنهاء النزاعات المسلحة، وإيقاف الظلم، وتحقيق انتقال سياسي وجوهري يؤدي لسوريا لتحقيق السلام".
وحول اجتماعات الجمعة، وهي آخر أيام الجولة الحالية، قال البحرية، إن "الجمعة سيكون اليوم الأخير، وسنبذل الجهد حتى آخر ساعة من الغد، لتتطلق أعمال اللجنة، لكن وفق القواعد الإجرائية التي وافق عليها الجميع، وأن تتطلق وفق الحدود التي فوضت لها، وهي صياغة مسودة دستور للبلاد".

واتهم البحرية "وفد النظام بأنه يعمل وفق قرارات مشغله الإيراني، ويقوم بإعاقة العملية بشكل كامل، ولا يسعى فعلياً لإنجاح الدستور".

وأضاف: "نتأمل أن يضحى الطرف الآخر، ويعود للالتزام بالقواعد الإجرائية والقواعد السلوكية، والقبول بالتعاطي الإيجابي مع مقترحاتنا التي تأتي في سياق وتفويض العملية الدستورية".